وزارة شؤون المرأة

"اليوم العالمي للمرأة : المرأة الفلسطينية عشية الثامن من آذار "

و اقع العنف تجاه المرأة والفتاة عشية الثامن من آذار

الثامن من أذار 2026

يصدر هذا التقرير بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، في ظل أوضاع استثنائية تعيشها النساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، نتيجة العدوان المتواصل وتصاعد سياسات الاحتلال الاسرائيلي، التي عمقت هشاشة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وضاعفت المخاطر اليومية التي تواجه النساء. وقد أدى هذا السياق إلى اتساع نطاق العنف المبني على النوع الاجتماعي بأشكاله المختلفة، سواء داخل الأسرة أو في الفضاء العام أو في أماكن النزوح والعمل، إضافة إلى تصاعد أنماط العنف الرقمي التي تقيد مشاركة النساء وصوتهن في المجال العام.

ويأتي هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، التي تعتمدها وزارة شؤون المرأة كمرجعية وطنية شاملة لتنظيم جهود الوقاية والحماية والمساءلة والاستجابة، والتي تؤكد أن مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي تمثل أولوية وطنية عابرة للقطاعات، ترتبط ارتباطا مباشرا بالعدالة الجندرية، وسيادة القانون، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني.

ويقدم التقرير مؤشرات ونتائج موثقة حول مظاهر العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات، استنادا إلى تقارير وطنية وأممية، مبينا كيف تتداخل آثار الحرب والنزوح والاكتظاظ وتدهور الاوضاع المعيشية مع تصاعد أنماط العنف، وكيف تؤثر القيود المفروضة على الحركة وضعف الخصوصية والضغوط الاقتصادية على قدرة النساء في الوصول إلى الخدمات والدعم والحماية، بما يفاقم من هشاشتهن الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة، وبالشراكة مع المؤسسات الرسمية والاهلية، تعمل الوزارة على ترجمة أهداف الاستراتيجية إلى أدوات تنفيذية عملية، من بينها تحديث نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات وبروتوكوله بما يضمن السرية والكرامة وحقوق الانسان، وتطوير دليل التعامل مع الحالات الخطرة لتعزيز سرعة الاستجابة وإدارة المخاطر، وتفعيل المرصد الوطني لرصد العنف كآلية وطنية لجمع البيانات وتحليلها وتوجيه التدخلات.

كما تتكامل هذه الجهود مع تنفيذ الجيل الثالث من الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الامن 1325، بما يعزز أدوار النساء في الحماية والمشاركة والوقاية والاغاثة، ويرسخ التزامات دولة فلسطين الدولية في مجال حماية النساء في سياقات النزاع.

إن وزارة شؤون المرأة تؤكد أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في ظل هذا السياق المعقد يتطلب تعزيز التنسيق بين القطاعات العدلية والامنية والصحية والاجتماعية، وتكثيف

الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، لضمان استجابة شاملة قائمة على الحقوق.

إن مناهضة العنف ضد المرأة ليست مسؤولية قطاعية، بل التزام وطني وانساني يستند إلى الاستراتيجية الوطنية وإلى التزامات دولة فلسطين القانونية، ويهدف إلى بناء مجتمع فلسطيني آمن، خال من العنف والتمييز، يصون كرامة المرأة ويعزز مكانتها كشريك كامل في التنمية وبناء الدولة.

أ. منى الخليلي

وزيرة شؤون المراة

العنف المبني على النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

قبل حرب الابادة الجماعية والتصعيدات التي شنها الاحتلال الاسرائيلي كان النساء والفتيات في فلسطين يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمختلف اشكاله خاصة داخل الأسرة، مع ضعف واضح في الإبلاغ وطلب الحماية، وقد بين ذلك المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في العام 2019، ولكن منذ حرب الإبادة انتقل العنف الو اقع على النساء من عنف مجتمعي وأسري بالدرجة الاولى الى عنف فرضته ظروف الحرب والنزوح وفقدان المسكن والخصوصية والدخل، فازدادت فرص السيطرة والإكراه والاستغلال داخل البيوت ومراكز الإيواء والفضاءات العامة. =وفي ظل وقف اطلاق نار هش في قطاع غزة تبقى أسباب العنف قائمة، لأن آثار الحرب لم تنتهِ، بل تستمر عبر الفقر وتراجع مستويات المعيشة وضعف ومحدودية خدمات الحماية، الامر الذي يجعل النساء والفتيات في معاناة مستمرة و اثار هذا العنف تبقى لفترات زمنية طويلة تؤثر على حياتهن ومستقبلهن بشكل خطير، وفي الضفة الغربية تتفاقم معاناة النساء النازحات من مخيمات شمال الضفة الغربية التي سنلقي الضوء عليها على نحو خاص.

تفاقم العنف المبني على النوع الاجتماعي في مخيمات الضفة الغربية

ادت ظروف النزوح التي تعيشها الاف النساء النازحات في مخيمات شمال الضفة اللغربية الى تفاقم ما يواجهنه من عنف بمختلف الاشكال وقد وثقت دراسة (جميعة النجدة والامم المتحدة ،2025[1]) هذا الو اقع التي تعيشه النساء النازحات ، حيث ان الاقتحامات والتهجيروالازدحام و انعدام الخصوصية تركت آثارا نفسية مزمنة على النساء، مثل الأرق والقلق وفقدان الشعور بالأمان والعزلة وفقدان الشهية وتجنّب الاختلاط . كما رصدت الدراسة زيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة اللفظي والجسدي والنفسي داخل الأسرة (من الزوج أو أهل الزوج) وظهوره أحيانا من بعض مقدمي الخدمات.

وكشفت الدراسة ايضا بانه مع تدهور مستويات المعيشة للنساء في المخيمات وتزايد معدلات الفقر والبطالة ساهمت في رفع حدة التوتروزيادة مستويات العنف الذي تتعرضن له هؤلاء النساء. .

وبحسب تقرير صدرعن UNFPA,2025 [2] حيث يرصد أشكال العنف التي تتعرض لها النساء في الضفة الغربية والقدس على الحواجز و أثناء التنقل، وما يتعرضن له من تحرش وإهانات متكررة، وتفتيش

[1] دراسة بعنوان "واقع النساء النازحات في شمال الضفة الغربية" تنفيذ جميعة النجدة ومدرسة الامهات، بتمويل من منظمة الامم المتحدة للمراة، (2025)

[2] UNFPA & Gender-Based Violence Area of Responsibility (GBV AoR). (2025, January 15). Gender-Based Violence Safety Audit Report, West Bank. UNFPA State of Palestine

جسدي مهين، وإجبار بعض النساء على خلع قطع من الملابس أو الحجاب، مع تصوير دون إذن وتفتيش الهواتف والوصول لصور خاصة. والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

• العنف خلال الاقتحامات والمداهمات: عنف لفظي وجسدي، تفتيش مذل أمام كاميرات، واعتقالات لنساء كبديل عند عدم العثور على رجال مطلوبين، بما في ذلك حالة ذُكرت لامرأة حامل، كما وردت إفادات عن سرقة مصاغ ذهبي وتخريب المنازل أثناء المداهمات .

• عنف المستوطنين في محيط القرى والأراضي: حيث تتعرض النساء للكثير من الاعتداءات والترويع والترهيب مما يؤدي الى الحد من خروج النساء للأرض والعمل، وخاصة خلال مواسم القطاف، إضافة لإغلاق مداخل قرى وتوسع بؤر قريبة من البيوت .

• العنف في الأماكن العامة والعملالعمل: تتعرض النساء والفتيات الى التحرش اللفظي في الشوارع والأسواق ، وإضافة للابتزاز إلكتروني. اما فيما يتعلق اماكن العمل فان النساء اللواتي يعملن في اماكن مثل البيوت او اماكن عامة غير امنة تزاداد قابلية تعرضهن للتحرش.

• العنف الاقتصادي: تطرق التقرير لهذا الشكل من العنف وخاصة الذي تتعرض له من النساء من قبل ازواجهن سواء من خلال تقييد عمل المراة او تحكمه في الانفاق والدخل، وكذلك اعتبر التقرير ان الحواجز واعنف المستوطنين ايضا يشكل عنفا اقتصاديا كونهم عوائق امام وصول النساء للعمل ومصادر الدخل.

• عنف الزوج: كشف التقرير عن تصاعد العنف النفسي والمالي والجسدي داخل الأسر بعد 7 أكتوبر، بفعل الضغط الاقتصادي وفقدان الدخل وتوترات سببتها الحرب، اضافة الى القيود التي تفرض على النساء وحركتهن وامتداد هذا العنف الى الاطفال ايضا.

تفاقم العنف الرقمي في حق النساء والفتيات الفلسطينيات

يتصاعد العنف الرقمي ضد النساء والفتيات في السياق الفلسطيني كامتداد مباشر للعنف المبني على النوع الاجتماعي، لكنه يصبح أخطر حين تسهل المنصات إخفاء هوية المعتدي وتضعف فرص المساءلة. ويظهر تقرير (مؤسسة حملة، 2025)[3] أن الأثر لا يقتصر على الإيذاء النفسي والاجتماعي،

[3] Kanaaneh, A. (2025, July). War and digital shadows: Palestinian women between voice confiscation and body exposure in digital space (Report). 7amleh – Arab Center for the Advancement of Social Media.

بل يدفع كثيرات إلى تقليل وجودهن على المنصات وتجنب الإبلاغ، ولعل ابرز ما كشف عنه هاذ التقرير هو ما يلي:

- تراجع الإحساس بالأمان الرقمي لدى النساء: حيث بلغ متوسط الشعور بالأمان الرقمي 45% لدى نساء الضفة والقدس مقابل 56% لدى فلسطينيات الداخل .
- انكفاء واضح عن الفضاء الرقمي: حيث انخفض استخدام المنصات لدى النساء بعد 7 تشرين الأول بنسبة 51%.
- إحساس مرتفع بالمراقبة: شعرت غالبية النساء بأنهن تحت المراقبة على المنصات(67%).
- أكثر الاعتداءات الاجتماعية شيوعا شملت: الملاحقة الرقمية، الرسائل/التعليقات الجنسية، والابتزاز الجنسي، اضافةالى نسبة كبيرة من المعتدين مجهولي الهوية .
- كانت الاستجابة الأكثر شيوعا للحماية فردية وسريعة مثل الحظر والحذف (63.4% و57.6% على التوالي)، بدل مسارات الشكوى الرسمية .
- وصل زمن إزالة المحتوى المستغل إلى 48 ساعة، وهي مدة كافية لانتشاره وتفاقم الضرر الاجتماعي والنفسي .
- كان من أسباب العزوف عن الشكوى لاعتقاد بأن الإبلاغ لن يغير شيئا وفقا لنحو (43.8% في الضفة)، ما يعكس ضعف الثقة وخشية التبعات.

تفاقم العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة

أدّى العدوان الإسرائيلي إلى دمار سكني واسع في غزة، إذ أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني إلى تضرر نحو 330,500 وحدة سكنية وتدمير 102,067 مبنى بالكامل خلال فترة الرصد، بينما تبين تقديرات أخرى أكثر تفصيلاً تدمير نحو 268,000 وحدة سكنية بالكامل وتضرر 148,000 وحدة بشدة بحيث أصبحت غير قابلة للسكن، إضافة إلى 153,000 وحدة تضررت جزئياً، ما يعني فقدان المأوى لأكثر من 288,000 أسرة [4].

وفي هذا السياق الإنساني القاسي كشف المسح الميداني الذي نفته UNFPA أن النزوح صار شبه شامل، إذ لم تتجاوز نسبة غير النازحات 1%، واضطرت 28.7% من النساء إلى النزوح أكثر من سبع مرات. كما عاشت 94% من النساء النازحات في خيام (بين مخيمات وخيام شارع ومرافق تعليمية تحولت لملاجئ)، و أفادت 97% بفقدان الخصوصية، و98.8% بعدم الشعور بالأمان.(UNFPA, 2024)[5]

[4] الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1408/Default.aspx

[5] (United Nations Population Fund (UNFPA), GBV Sub-Cluster, & Women's Affairs Center–Gaza. (2024, November). Assessment of Gender-Based Violence Against Women during the War on Gaza 2023–2024. UNFPA Palestine. https://palestine.unfpa.org/en/publications/assessment-gender-based-violence-against-women-during-war-gaza-2023-202

وفي ظل هذه الظروف تصاعد العنف المبني على النوع الاجتماعي بصورة غير مسبوقة، إذ أفادت 93.8% من النساء بتعرضهن لأحد أشكال العنف خلال الحرب، وقالت 90% إن حدته زادت مقارنة بما قبلها .(UNFPA, 2024)وتنوعت أنماطه بين العنف اللفظي (97.9%) والنفسي (90.4%) والاقتصادي المرتبط بالحرمان من الموارد (52.2%). ووقعت أغلب الحوادث داخل المنزل/الخيمة (82.9%) مع حضور واضح داخل المخيمات/الملاجئ (51%) ونقاط توزيع المساعدات (36.7%) وكذلك عبر الهاتف/الإنترنت(15.5%) (UNFPA, 2024)

ورغم تفاقم العنف، بقي الإبلاغ محدوداً، إذ التزمت 46.5% من الناجيات بالصمت، وكانت أبرز الدوافع: الحفاظ على الأسرة (77.5%)، والخوف من زيادة العقاب والسيطرة (39.9%)، والخوف من الوصم (37.2%)، وعدم معرفة جهة اللجوء وكيفية التصرف (37.2%)، والاعتياد على العنف (24.3%)، والخوف من الطلاق .(UNFPA, 2024) (17%) وخلّف ذلك آثاراً نفسية وسلوكية خطيرة، منها العزلة (70.4%) وتفريغ العنف على الآخرين ولا سيما الأطفال (50.7%) و أفادت 8.3% بأفكار انتحارية أو محاولة(UNFPA, 2024) .

وبخصوص المعتدين، كان الزوج الأكثر وروداً في مسح 2024 (63.8%) مع حضور واسع لأفراد الأسرة وأهل الزوج، كما سجلت إفادات مقلقة حول التعرض لاستغلال أو انتهاك جنسي مرتبط بسياق الخدمات والمساعدات (UNFPA, 2024) وفي بيانات مقدمي خدمات العنف للفترة نيسان–أيار 2025 برزت قضية حرمان النساء من الموارد والخدمات كأكثر الأنماط إبلاغاً، مع تأكيد أن الاغتصاب والاستغلال الجنسي قليلا جدا ما يتم التبليغ عنهما بسبب الخوف والوصم وضعف المعرفة بمسارات الشكوى والية تقديمها والجهات التي تقدمها وانهيار منظومة العدالة، رغم ورود شهادات مقلقة، كما توزعت مزاعم المعتدين بين أفراد الأسرة غير الشريك (36%) والزوج (35%)، وعاملون إنسانيون (6%) ضمن سياق الاستغلال.(UNFPA, 2025)[6]

وأمام الاكتظاظ وفقدان الخصوصية والضغط الاقتصادي والجوع وتراجع شبكات الحماية، تفاقمت أيضا مخاطر الزواج المبكر والإجباري، ،م اضافة الى ازمة النظافة الشخصية التي سببت تفاقما للمعاناة، ففي أحدث تحديثات الاستجابة الإنسانية، أشارت الأمم المتحدة إلى فجوات كبيرة في الوصول إلى أكثر من 700,000 امرأة وفتاة يحتجن مستلزمات الصحة الشهرية الأساسية في غزة، مع

[6] United Nations Population Fund (UNFPA). (2025, June 25). Gender-Based Violence Trends Analysis: Gaza (April–May 2025). United Nations – UNISPAL. https://www.un.org/unispal/document/unfpa-gender-based-violence-trends-analysis-gaza-april-may-2025/

نقصٍ في حقائب النظافة وحاويات المياه، بما يرفع مخاطر العدوى وسوء إدارة الدورة الشهرية ويزيد التعرض لمخاطر التحرش أثناء محاولة تلبية الاحتياجات الأساسية(OCHA oPt, 2025) [7].

وكان لكل ما تعرضت له النساء والفتيات من ظروف قاهرة اثار خطيرة على صحتهن النفسية كشفت عنها تلك الدراسة ايضا والتي منها: الانعزال (70.4%) وممارسة العنف ضد الآخرين وخصوصا الأطفال (50.7%) ، والتفكير/محاولة الانتحار (8.3%)، وفي تحديث اخر للدراسة برز الحرمان من الموارد والخدمات كأكثر الأنماط المُبلغ عنها، مع استمرار نقص حاد في الإبلاغ عن الاغتصاب (UNFPA, 2025).[8]

إنجازات وزارة شؤون المرأة في محور مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي

الإنجازات

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، عملت وزارة شؤون المرأة على ترسيخ منظومة وطنية أكثر تكاملا وتماسكا للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما يعزز الجاهزية المؤسسية، ويرفع مستوى التنسيق، ويضمن استجابة أكثر سرعة وفاعلية وعدالة، خاصة في ظل ظروف الطوارئ والعدوان. وقد تمثلت أبرز الإنجازات فيما يلي:

أولا: إعادة تفعيل وتعزيز دور اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة

تمت إعادة تنشيط عمل اللجنة الوطنية العليا بوصفها المظلة التنسيقية الوطنية التي تقود العمل المشترك بين الجهات الرسمية والأهلية، وتوحد المرجعيات والسياسات، بما يعزز التكامل بين أدوار الوقاية والحماية والمتابعة والمساءلة، ويكرس نهجا عابرا للقطاعات في التعامل مع العنف.

ثانيا: تطوير الإطار الإجرائي الوطني ونظام التحويل

عملت الوزارة على إعداد النسخة المحدثة من نظام التحويل الوطني للنساء ضحايا العنف، بعد دمج ملاحظات الشركاء الرئيسيين في قطاعات الشرطة والصحة والتنمية الاجتماعية والقضاء، بما يضمن وضوح الإجراءات و اتساقها عبر مختلف القطاعات.

كما تم تطوير دليل إجراءات موحد للتعامل مع الحالات الخطرة، يتضمن آليات التدخل وإدارة المخاطر والتنسيق متعدد القطاعات، بما يعزز سرعة الاستجابة ويحمي الناجيات من إعادة التعرض للخطر.

[7] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs – Occupied Palestinian Territory (OCHA oPt). (2025, August 20). *Gaza Humanitarian Response Update | 3 – 16 August 2025*. OCHA oPt. https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-3-16-august-2025

[8] نفس المصدر السابق

ثالثا: تفعيل المرصد الوطني لرصد العنف المبني على النوع الاجتماعي

عززت الوزارة عمل المرصد الوطني بوصفه منصة وطنية لجمع البيانات وتحليلها ورصد الاتجاهات، بما يدعم صنع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة، ويوفر مرجعية إحصائية دقيقة تسهم في توجيه التدخلات الوطنية.

رابعا: تطوير خدمات الحماية ومراكز الإيواء

تمت مراجعة نظام مراكز حماية النساء المعنفات رقم (9) لسنة 2011، وإعداد تعديلات جوهرية تهدف إلى رفع مستوى الحماية وضمان خدمات أكثر ملاءمة وكرامة للناجيات، مع تحسين آليات التنسيق والإحالة بين المؤسسات المعنية، بما يعزز استدامة الحماية وجودتها.

خامسا: قيادة الاستجابة الوطنية خلال العدوان والطوارئ

اضطلعت الوزارة بدور قيادي في الاستجابة الوطنية لحماية النساء خلال العدوان، من خلال تقديم إحاطات رسمية للجهات الدولية ذات الصلة، بما يعزز التوثيق والمساءلة ويرفع صوت النساء الفلسطينيات في المحافل الدولية.

كما تم إدماج احتياجات النساء والفتيات في خطط التدخل قصيرة وطويلة المدى، بما يشمل ملفات الأيتام وإعادة الإعمار، وتنفيذ تدخلات حماية مباشرة في قطاع غزة، شملت أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي وإسناد المؤسسات النسوية المتضررة.

سادسا: تطوير السياسات والتشريعات من منظور النوع الاجتماعي

عملت الوزارة على مراجعة عدد من القوانين والسياسات الوطنية من منظور النوع الاجتماعي، في مسار يهدف إلى تعزيز الحماية والإنصاف، بما يشمل قوانين الأحوال الشخصية، والغرف التجارية، والبيئة، والمساعدة القانونية، وسياسات مكافحة الفساد.

كما أعدت أوراق موقف رسمية حول قضايا محورية، منها العنف، والزواج المبكر، والعنف الرقمي، وأوضاع النساء خلال العدوان، دعما للمناصرة وصناعة القرار.

سابعا: تعزيز مشاركة النساء في مواقع التأثير وصنع القرار

تم توسيع مشاركة النساء في اللجان الوطنية والقطاعية وفق قرارات مجلس الوزراء، بما يعزز حضورهن في مواقع التأثير وصياغة السياسات.

كما جرى إدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية المرتبطة بالإغاثة والاستجابة الإنسانية

وإعادة الإعمار، ورفع صوت النساء الفلسطينيات في السياق الدولي المتعلق بجرائم الإبادة والانتهاكات، بما يعززتثبيت قضايا النساء على أجندات النقاش الإقليمي والدولي.

التوصيات:

أولا: المساءلة الدولية الفورية عن الانتهاكات المرتكبة بحق النساء الفلسطينيات نطالب المجتمع الدولي بوقف سياسة الإفلات من العقاب، واعتبار العنف المرتبط بسياق الاحتلال – بما في ذلك العنف أثناء الاقتحامات، وعلى الحواجز، وفي أماكن النزوح، والاستغلال المرتبط بالمساعدات – انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان تستوجب التحقيق والمساءلة. كما ندعو إلى تفعيل آليات تقصي الحقائق الدولية وإدراج هذه الجرائم ضمن ملفات المساءلة أمام الجهات المختصة.

ثانيا: ضمان حماية دولية عاجلة للنساء والفتيات في سياقات النزاع والنزوح ندعو إلى توفير حماية فعلية للنساء والفتيات في مخيمات النزوح ومراكز الإيواء، وضمان وصولهن الآمن إلى الخدمات الأساسية دون خوف أو ابتزاز أو استغلال، واعتبار أي تقاعس عن توفير الحماية إخلالا بالالتزامات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين.

ثالثا: تحميل الاحتلال المسؤولية عن تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي نؤكد أن تفاقم العنف ضد النساء ليس ظاهرة معزولة، بل نتيجة مباشرة لسياسات الهدم والتهجير والحصاروالحرمان من الموارد. وعليه، فإن إنهاء الاحتلال ورفع القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الخدمات شرط أساسي لمعالجة جذورالعنف وضمان بيئة آمنة للنساء.

رابعا: إدراج العنف ضد النساء ضمن أولويات الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار نطالب الجهات الدولية المانحة ووكالات الأمم المتحدة بضمان تخصيص موارد كافية ومستدامة لخدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي، وإدماج منظورالنوع الاجتماعي في جميع خطط التعافي وإعادة الإعمار، بما يمنع إعادة إنتاج الهشاشة والعنف.

خامسا: الاعتراف بالعنف الرقمي كامتداد للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومساءلة المنصات الرقمية

ندعو إلى مساءلة المنصات الرقمية عن تقاعسها في حماية النساء الفلسطينيات من خطاب الكراهية والابتزازوالملاحقة الرقمية، وضمان آليات استجابة سريعة وفعالة، واعتبار الفضاء الرقمي ساحة من ساحات المساءلة الحقوقية.